

السعودية تعلن اكتمال
حجاج الخارج«وصية زايد» تواصل
إغاثة اليمنيين

«38»

«33»

29



الثلاثاء 07 ذوالحجة 1438هـ | 29 أغسطس 2017م | العدد 13586

الثلاثاء

خسائر الاقتصاد القطري تتصاعد

«فيتش» تخفّض
تصنيف قطر
الائتماني



مكرمة سلمان
أحببت مزاعم
الحمدين



أدلة موثقة على خفايا «تنظيم الحمدين» في الغدر بالأشقاء

قطر أطلقت شرارة فتنة البحرين في 2011

البحرين من خلال تنظيم اعتصامات بعنوانين تحشيدية مثل «طوق الكرامة»، و«طوفان المنامة»، و«بنك الكرامة»، سعياً إلى إضعاف الدولة وإشغال الطائفة وتقسيم المجتمع وصولاً إلى تحقيق المؤامرة الكبرى بالانقلاب على نظام الحكم.

مضت المؤامرة القطرية في تنفيذ خطوات ميدانية، عكسها التآمر الإلكتروني من أجل إشعال الفوضى، رافقها مخطط تحريضي من جانب قناة الجزيرة، بهدف التحويل الإعلامي للأزمة ووضع البحرين تحت الضغط الدولي، بدعوى اشتراكها مع دول ما سمي بـ«الربيع العربي» في شكل البنية السياسية والحقوقية، حيث سخرت الجزيرة القطرية، برامجه ونشرات أخبارها لبث نداءات لتحشيد الجمهور بهدف التحريض وخلق الفوضى وفبركة الوقائع.

أعقب هذا التحرك الميداني التأمري خطوات سياسية من خلال التنسيق مع جمعية الوفاق (المنحلة)، حيث كان التواصل مع أعلى سلطة في قطر (مستشار الأمير)، لتأمين الجانب التشويهي من المخطط عبر نشر الأكاذيب والفبركات الإعلامية لإثارة الرأي العام المحلي والدولي.

وفي هذه الخطوة، هندست قطر تدخلها في البحرين عبر مشروعها قلب نظام الحكم، واستمر حمد بن جاسم في التواصل مع الإرهابيين لاستكمال خيوط المؤامرة.

وهكذا لم يكن ما جرى في مملكة البحرين، حراكاً شعبيّاً بل كانت خطة تدميرية ممنهجة، خطّط لها ووقفت وراء تنفيذها قطر عبر أذرعها الأمنية وأجهزتها الرسمية، وعبر تسخير عملائها للتنسيق والمتابعة بعد إطلاق الشرارة الأولى للأحداث.

تصحيح المسار

إلى ذلك، أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري، أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب تتمسك بمطالبة إمارة قطر ونظامها الحاكم بتصحيح مساره مع الدعم للإرهاب. وخلال مؤتمر صحفي مشترك، بين سامح شكري، ونظيره البيلاروسي فلاديمير مكا، بالعاصمة مينسك، ناقش الوزيران مستجدات الأزمة القطرية وتمسك الرباعي العربي بمواقفه المطالبة بتصحيح قطر لمسارها إزاء الدول العربية والتوقف عن دعم الجماعات الإرهابية، وتقديم الدعم والملاذ لقيادات تلك الجماعات.

فصول جديدة من التآمر

تتوالى فصول الغدر والخيانة القطرية ضد الأشقاء مع استمرارها في دعم الإرهاب وإرغامها في أحضان إيران، وأخيراً ما كشفتته أجهزة أمن البحرين عن أدلة جديدة تثبت ضلوع قطر بشكل رئيس في أحداث العنف التي شهدتها المملكة خلال العام 2011.

تورطت الدوحة في إدارة حساب «صاحب الأحبار» الداعي إلى قلب نظام الحكم في البحرين

مكالمة هاتفية مسربة بين مسؤول قطري وقيادي في «الوفاق» لإعلان دويلة تنبج إيران

اتفاق وجهة نظر حمد بن جاسم مع «الوفاق» الإرهابية لإسقاط الحكم

تهويل عملية أسفرت عن مقتل رجلي أمن في البحرين عام 2015

تجنيس 5 آلاف مواطن بحريني لإحداث خلل في التركيبة السكانية

أكثر من 10 ملايين دولار تمويل قطر لمجموعة من الأبنواق الإعلامية ضد حكومة البحرين

الدوحة ضغطت باتجاه عدم المشاركة الفاعلة في «درع الجزيرة»

الوزير القطري أملى على «الوفاق» عدم إنهاء الشعب إلا بعد شهر من الحوار

ارتباط «سرايا الأستر» وحركة «أحرار البحرين» بتنظيم الحمدين

غرافيك: حسام الحوراني

البيان

«صاحب الأحبار» يث سمومه من قطر. كان هذا الحساب وغيره من الحسابات تدعو للفوضى وتمزيق السلم الأهلي وضرب النسيج الاجتماعي في

الديوان الأميري والحرس الأميري ووزارة الداخلية القطرية لمواقع ومنتديات سياسية بحرينية في نفس الوقت الذي كانت حسابات مشبوهة مثل حساب

بعد الرجوع إلى رقم بروتوكول الإنترنت أو ما يعرف بالـ IP الحقيقي الخاص بمزود الخدمة. كما تم رصد دخول كثيف من قبل جهات حكومية قطرية مثل

■ المنامة، القاهرة - البيان، وكالات

كشفت أجهزة أمن البحرين عن أدلة جديدة تكشف ضلوع النظام القطري في إشعال الشرارة الأولى لأحداث البحرين 2011، إذ تورطت الدوحة في إدارة حسابات إلكترونية بينها «صاحب الأحبار»، الذي دعا إلى الخروج والانقلاب على النظام في البحرين، في إطار المخطط القطري إثارة الفوضى وتشكيل حكومة موالية لإيران في المنامة.

وأشار تلفزيون البحرين في تقريره بثه أمس، إلى أن حساب «صاحب الأحبار» كانت تديره أجهزة قطرية، وأن الحساب أطلق في 26 يناير 2011 دعوة للخروج للتجمع في البحرين وقام بتحديد مكان التظاهرة، واعتبر الحساب المحرض وقتها إن التظاهرة «ثورة» لإسقاط النظام الحاكم في البحرين.

وجاء في التقرير التلفزيوني المفصل أنه يوماً بعد يوم تتكشف رموز المشروع التأمري القطري في أحداث البحرين المؤسفة عام 2011، التي أريد لها أن تكون سبباً في قلب نظام الحكم الشرعي في البلاد، تحقيقاً لهدف النظام القطري الذي سار

بعدها مشروع نظام الولي الفقيه لمستقبل المنطقة. فوضى ودمار وتآمر وتخطيط، استودعها النظام القطري ضمائر رخيصة لا تريد الخير للبحرين، وتعاملت معها قيادة مملكة البحرين بحكمة وحزم، قلّ نظيرهما في التعامل مع تلك الأحداث. وأضاف التقرير: «أطلقت قطر الشرارة الأولى التي أشعلت الفوضى والتخريب في البحرين، فاستخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لإثارة الفتنة عبر مخطط شامل اعتمد الدعم المالي والبربري».

وأوضحت أن خيوط المؤامرة تعود إلى يوم 26 يناير 2011 أي بعد يوم واحد من بدء الاحتجاجات في جمهورية مصر العربية في سياق ما سمي بالربيع العربي، انطلقت الشرارة الأولى للحراك في البحرين، حيث كتب حساب يدعى «صاحب الأحبار» موضوعاً في موقع «ملتقى البحرين» يدعو من خلاله إلى تحديد

يوم للخروج في البحرين والادعاء بالتوافق على تاريخ 14 فبراير 2011. وبعدها وفي مخطط واضح المعالم، انتقل إلى مرحلة تحديد المكان للتجمع.

وتتبع أجهزة البحث والتحري والأمن الإلكتروني البحرينية ذلك الحساب، والذي تبين إنشائه في قطر

العتيبة: حمد بن خليفة يتحكم بقرار الدوحة

■ واشنطن، دبي - البيان

قال سفير الدولة في واشنطن يوسف العتيبة إن الإجراءات التي اتخذتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب بخصوص قطر حماية للأمن القومي، وما تزعمه قطر من وجود حصار غير صحيح، فمطاراتهم وموانئهم مفتوحة، وحركة السفر غير متوقفة إلى الدوحة. وأردف: «إنها ليست عزلاً أو تهيمش قطر، بل حماية أنفسنا من قطر».

وقال العتيبة في حوار مع مجلة «ذي أتلانتيك» الأميركية: «خارج إيران، تستضيف قطر ثاني أكبر عدد من الإرهابيين المصنفين دولياً، من بينهم 59 شخصاً تم وضعهم على قوائم الإرهاب حديثاً و12 منهم مدرجون في

القائمة الأميركية و14 في قائمة الأمم المتحدة». وأردف: «هؤلاء الإرهابيون ليسوا في السجن، إنهم ليسوا تحت الإقامة الجبرية، إنهم يتحركون بحرية، ويتم جمع الأموال لجهة النصر والقاعدة والمليشيات الليبية علناً».

ورد على سؤال حول ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز أن الإمارات العربية المتحدة كانت تستعد لاستضافة طالبان قبل قطر قال العتيبة إن رسائل البريد الإلكتروني المسروقة التي استخدمتها الصحيفة لكتابة هذه القصة لم تخبر سوى نصف القصة، أي أننا وضعنا شروطاً مسبقة على المكتب الذي تم افتتاحه في أبوظبي، ووضعنا شروطنا: على طالبان أن تقبل الدستور، وطرد ابن لادن والقاعدة. تلك هي الشروط الثلاثة

لكي نقبل مكتب طالبان. وقد رفضت طالبان، كما قلنا. لذلك، قطر افتتحت مكتباً لهم من دون شروط. وحول جهود الوساطة لحل الأزمة قال العتيبة إن الجنرال أنتوني زيني (المبعوث غير الرسمي الأميركي إلى الخليج) قام بجولات في المنطقة قبل أسبوعين تقريباً. بعد مرور نحو ثلاثة أشهر، بثّ أكثر قنعة أكثر من أي وقت مضى إنهم ليسوا جادين في الجلوس وإجراء محادثة حول كيفية حل هذه المشكلة.

من يحكم؟

ورجح العتيبة أن الولي أمير قطر، تميم بن حمد، أمير قطر السابق، حمد بن خليفة، ووزجته الشيخة موزة بنت ناصر، لا يزالان حتى الآن متولين شؤون البلاد

ومتحكمين بشكل كبير في عملية صنع القرار. وقال: «اعتقد أن هناك احتمالية أن تميم يريد التفاوض معنا، لكنني أجزم أن والده لا يرغب في هذا الأمر لأنه لا يزال ممسكاً بدفة الحكم». وقال العتيبة: «أرى أن الأمير تميم لا يملك القرار بشكل مطلق، وأن الولي ما زال لهما الكلمة والقرار في قطر». وأوضح أن قطر إذا غيرت سلوكها سيكون أمراً إيجابياً وسنرحب بهم على الفور. أما إذا أعطوا الأولوية لعلاقتهم مع إيران وحماس والمليشيات الإرهابية في ليبيا وسوريا، وإذا كان كل ذلك أكثر أهمية بالنسبة لهم من علاقتهم معنا، فإننا نتمنى لهم حظاً سعيداً، لكنها لا تستطيع أن تفعل كل ذلك وتكون أصدقاء في نفس الوقت.

وشدد العتيبة أن مطلب إغلاق قناة الجزيرة لا يتعلق بحرية الصحافة. وأردف: «قناة الجزيرة تدفع الناس للتعرف بشكل ممنهج». ورد على سؤال ماذا تريد قطر. قال العتيبة: هناك نظريتان بهذا الخصوص. الأولى أنه تقارب أيديولوجي مع الإخوان الدين والأيدولوجية. أو أنها حسابات سياسية والرغبة في أن يكون لهم موطن قدم بكل قضية.

تهديدان: قطر وإيران

ورداً على سؤال ما هو التهديد الأكبر للمنطقة، قطر أم إيران، قال العتيبة: نواجه تهديدتين في المنطقة.

الأول هو سلوك إيران، والثاني هو التطرف والإرهاب. بالنسبة لنا، حزب الله، داعش، القاعدة، إنهم جميعاً الجماعات الإرهابية. نحن لا نميز ما إذا كانت شيعية أو سنية - إذا كنت تهديداً لاستقرار بلدنا. موضحاً أن إيران، رغم أنها دولة ذات سيادة، إلا أنه جلي سلوكها العدائي والمضرب بالمنطقة، من خلال دعمها للمجموعات الإرهابية وتفويضها ما يزعزع الاستقرار. وفي ما يتعلق بإعلان السلطات القطرية عودة العلاقات الدبلوماسية مع إيران، لفت العتيبة إلى أن العلاقات القطرية الإيرانية قوية للغاية، مشيراً إلى أن ذلك الأمر هو دليل دامغ على موقفهم من قطر واتهامها بدعم الإرهاب واحتضان الجماعات الإرهابية.

محللون لـ «البيان»: الدول الداعية لمكافحة الإرهاب انتصرت بالأخلاق على تليقات «الحمدين»

مكرمة سلمان أحبطت «الدعاية السرية»

محاولات تدويل الحج
خطية كبرى وتتفق
مع التوجهات الإيرانية

محاولة التسييس
كانت آخر الأوراق
الخاصة التي
استنفدتا قطر

■ المنامة، القاهرة، غزة، البيان، إبراهيم النهام
وعبدالله حماد

أكد خبراء ومحللون فشل النظام القطري الذي تحركه دولة إيران في جعل الحج نقطة سلبية ضد السعودية، بعدما سعت الدوحة عبر أذرعها الإعلامية والسياسية لاستخدام الدعاية السوداء ضد المملكة من خلال الدعوة لتسييس الحج ومحاولات تدويله والافتراءات المستمرة بادعائها منع الحكومة السعودية حجاج قطر من أداء الفريضة، موضحين أن السعودية أدركت النوايا الخبيثة لقطر وقامت بنزع فتيل الأزمة، بإعلان ترحيبها بالحجاج القطريين بل وتقديم كافة التسهيلات لهم لأداء الفريضة على الوجه الأكمل، وأكد عدد من السياسيين البحرينيين أن «المحاولة القطرية بتسييس الحج مراهنة صيانية سقطت منذ اليوم الأول، حين فتحت السعودية الأبواب على مصرعها أم الحجاج القطريين، مرحبة بهم، في الوقت الذي استماتت فيه حكومة الدوحة بوضع العراقيل، تلو العراقيل أمامهم».

وأوضح المحلل السياسي أحمد جمعة بعدم تفاعله من فشل الأجنحة السياسية القطرية بتسييس الحج، مضيفاً: «سياستهم تقوم على استغلال ما يمكن استغلاله لإنجاح مساعيهم الحاقدة، حتى الشعائر الدينية ومقدساتها، ولقد تبين ذلك بوضوح حين تحالفت الحكومة القطرية مع المخربين والمنظمات الإرهابية لإسقاط الأنظمة الخليجية وتدميرها، مستغلة الدين أسوأ استغلال، خصوصاً حين وظفت الإسلام السياسي والمنظمات الإرهابية لخدمة مصالحها».

وأردف في تصريح لـ«البيان»: «الحكومة القطرية سيست الحج بطريقة رثة، وبما يوحي بأن السياسة القائمة بالدوحة ارتجالية، معدومة الرؤية، ولقد كان التوجه المحموم لتسييس الحج بهدف إخراج السعودية وبقية دول الخليج أمام العالم، وهي مراهنة صيانية سقطت منذ اليوم الأول،

حين فتحت السعودية الأبواب على مصرعها أم الحجاج القطريين، مرحبة بهم، في حين وضعت حكومة الدوحة العراقيل، تلو العراقيل أمامهم، وبشكل مناقض، يدعو للشفقة».

وأضاف جمعة: «التاريخ السعودي مبني على العقلانية والحكمة، ولطالما كانت السعودية حاضنة وممتصة للتحديات، ويكفي أنها تحملت السلوكيات القطرية الشائنة طوال السنوات الماضية، ولقد توج النجاح السعودي في الحج، بالإعلان عن فتح الأبواب أمام الحجاج القطريين على نفقة خادم الحرمين الشريفين، وتقديم امتيازات خاصة، لم يحصل عليها غيرهم».

حكمة السعودية

إلى ذلك، قال عضو مجلس النواب البحريني جلال كاظم، إنه لا يمكن المزايدة على مواقف المملكة العربية السعودية فيما يخص ملف الحج، وبقية الملفات الأخرى، فالمملكة هي القائد الأول والموجه والمعلم للعالمين العربي والإسلامي، والمحاولة القطرية المستمرة لنزع القرار السياسي في المنطقة لصالحها لم يجد نفعاً في السابق، ولن يجدي مستقبلاً.

وبين كاظم أن المحاولة القطرية بتسييس ملف الحج لأغراض سياسية ذنيّة، قلب الطاولة على حكومة الدوحة، وأوجد حالة غير مسبوقه من الغضب والتذمر على مستوى المنطقة والإقليم، وأكد سوء النوايا التي تضمنها حكومة الدوحة نحو أشقائها وجيرانها، والتي تقوم على محاولة تصدّر المواقف الدولية عن المنطقة، وأخذ الوجهة والمساحة، والجغرافيا الذي لا تستحقها من الأصل. وثمن حكمة السعودية في احتضان الحجاج القطريين، وتقديم كل التسهيلات والمساعي الممكنة لهم لأداء فريضة الحج بشكل سلس وآمن، وهو ما يجسد روح التلاحم والتآخي الإسلامية الذي لطالما كانت المملكة العربية السعودية الأرضية الأساسية لها عبر التاريخ.

مأزق قطر

في الأثناء، قال عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حافظ أبو سعدة، إن القرار السعودي بتسهيل الحج للقطريين أفضل مخططات الدعاية السوداء والمضلة للنظام القطري المدعوم من إيران ضد المملكة، موضحاً أن النظام القطري كان يهدف لتصوير الأمر أمام العالم أن الدول المقاطعة له تمنع مواطنيه من أداء الحج، لوضع هذه الدول في مأزق أمام المجتمع الدولي كنوع من أنواع الضغط عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى التخفيف وإبعاد أنظار العالم عن جرائم النظام القطري في حق شعبه وشعوب المنطقة.

وأشار أبو سعدة في تصريح لـ«البيان» إلى أن السعودية نذعت فتيل الأزمة عبر التزامها بالمعايير

الدولية لممارسة القطريين شعائرهم الدينية وإعلانها بأنه لن يتم منع أحد من زيارة بيت الله. معتبراً أن ما قامت به المملكة بناء على توجيه خادم الحرمين من فتح منفذ سلوى البري للحجاج القطريين، واستقبالهم بكل احترام وتقدير وتسهيل كافة الإجراءات أمام دخولهم وممارسة شعائرهم الدينية كان بمثابة ضربة قاصمة لنظام تميم الذي سعى بكل الطرق لمنع مواطنيه من الحج.

ووصف عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان ما فعلته قطر بشأن الحج ومحاولات تدويله بأنه خطية كبرى، ويتفق مع التوجهات الإيرانية الفاشلة التي سعت مراراً وتكراراً لتسييس الحج من خلال توجيه حجاجها لممارسة أعمال سياسية، بل وإجرامية أثناء أداء الفريضة، وكذلك رفع الشعارات الطائفية. واعتبر أبو سعدة أن النظام القطري متهم أمام شعبه بأنه يعرقل حق مواطنيه في ممارسة شعائرهم الدينية، على غرار رفضه في وقت سابق دخول الطائرات السعودية لنقل الحجاج القطريين، موضحاً أن إقدام النظام تميم على هذه الخطوة، وخاصة بعد نجاح وساطة الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني يكشف حالة الخوف التي تنتابه من انقلاب القطريين عليه.

آخر الأوراق

من جهته، اعتبر سفير مصر السابق بقطر ومساعد وزير الخارجية الأسبق، محمد مرسي، أن النظام القطري لا يهجم تأدية مواطنيه للحج أم لا، بل كان هدفة من الدعوة لتسييس الحج ومحاولات تدويله، استغلال هذه الشعبية الدينية لاختلاق أزمة مع الدول المقاطعة له لتحقيق مكاسب سياسية على حساب شعبه.

ولفت أنه منذ إعلان الدول الداعية لمكافحة الإرهاب للضغط عليها للتوقف عن دعم الإرهاب، والنظام القطري -مدعوماً من إيران- يقوم بممارسات خبيثة هدفها الأساسي تشويه صورة الدول الداعية لمكافحة الإرهاب وضرب الاستقرار في المنطقة، معتبراً أن المحاولة الفاشلة لتسييس الحج ومحاولات تدويله كانت بمثابة آخر الأوراق التي

استنفدتها الحكومة القطرية وجماعاتها المتطرفة كالإخوان وغيرها للنيل من مكانة السعودية.

وثمن سفير مصر السابق بقطر تعامل السعودية مع أزمة الحجاج التي حاول النظام القطري اختلاقها، موضحاً أن موقف المملكة كان واضحاً منذ البداية في التعامل الإنساني مع الحجاج القطريين بعيداً عن الأزمة السياسية القائمة مع تنظيم الحمدين بسبب دعمه للإرهاب، مدليلاً على ذلك بموقف الملك سلمان بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين وقيامه بنقل الحجاج القطريين لمكة لأداء الفريضة على نفقته الخاصة وتقديم كافة التسهيلات لهم، الأمر الذي كان بمثابة صدمة كبيرة للنظام القطري، فحاول إفساد الأمر مجدداً برفضه نقل الحجاج من مواطنيه، خوفاً من انقلاب شعبه عليه، خاصة بعد نجاح وساطة الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني حفيد مؤسس دولة قطر،

وتزايد شعبيته لدى القطريين.

نقطة ضعف قطر

في غضون ذلك، قال المحلل السياسي الفلسطيني، كمال الرواغ، إن استخدام مناسك الحج كان نقطة ضعف قطر، لأنها منذ بدء الأزمة استخدمتها ورقة إدانة ضد السعودية، ويررت ذلك بأن فرض المقاطعة عليها سوف يمنع الحجاج المقيمين في قطر أو القطريين أنفسهم من أداء مناسك الحج لهذا العام. بل ذهبت إلى أبعد من ذلك إلى التجربة في الحديث عن الوصاية على أماكن العبادة، لكن هذه الورقة ردت بها المملكة العربية السعودية السحر على الساحر عندما سمحت للحجاج

أموال الإرهاب القطري تخضع



تدقق كبير للأموال القطرية التي تروج مناهج تحرض على الإرهاب | من المصدر

■ واشنطن - وكالات

كشفت صحيفة أميركية أن مؤسسة «قطر الخيرية»، التي فرضت عليها دول عربية عقوبات أخيراً لارتباطها بتمويل جماعات إرهابية بينها القاعدة و«داعش» والإخوان، تقوم بنشاط مكثف داخل المدارس الأميركية لنشر الفكر المتطرف تحت ستار ولاءة خادعة هي المساعدات الخيرية. ومؤسسة قطر الخيرية كانت بمثابة قناة مالية رئيسية استخدمها زعيم تنظيم القاعدة الراحل أسامة بن لادن لتمويل أنشطته في التسعينيات، تسعى إلى استهداف عقول الطلاب والمراهقين الأميركيين، عبر ضخ ملايين الدولارات في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، حسبما كشف تقرير نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية.

مارتين شولتس ينتقد التضخم المشبوه في صفعات كرة القدم



■ مارتين شولتس مع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل | أوشيفيه

■ برلين - البيان، د.ب.أ

وقال شولتس في مقابلة مع صحيفة «باسون نيون بريسه» أمس «هذه المبالغ للاعب عمره 20 عاماً - إنه أمر غير معقول». ويقصد شولتس تعاقب برشلونه مع اللاعب الفرنسي عثمان ديمبلي الذي انتقل من بروسيا دورتموند إلى برشلونه مقابل 105 ملايين يورو، إضافة للعديد من الامتيازات المالية التي ربما تزيد على 42 مليون يورو أخرى طبقاً لأداء اللاعب. ويرى شولتس، المنافس الرئيسي للمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل على المنصب في الانتخابات المقررة في سبتمبر المقبل، أن صفقات مثل الخاصة بانتقال عثمان ديمبلي من بروسيا دورتموند الألماني إلى برشلونه الإسباني، تمثل صدمة للجماهير. وأضاف شولتس «هذا يمكن استشراره في الاستادات»، كذلك انتقد السياسي الألماني اليساري النهج الذي تسير به عمليات تحصيل الضرائب الخاصة بالرياضة واللاعبين.

كاتب أميركي: قطر تلعب «لعبة قدرة» بدعم الإرهاب

■ واشنطن - البيان

قال الكاتب في صحيفة واشنطن بوست الأميركية، تشارلز كروثام، أثناء استضافته على محطة «فوكس نيوز» أخيراً، إن ما نشهده في الخليج يشير إلى أن قطر كانت تلعب «لعبة قدرة» بدعمها العديد من الجماعات الإرهابية على مدى 30 عاماً الماضية. وأضاف كروثام في طلبياته المأهولة التي نشرها موقع «قطر ليكس» ونقلها «تلفزيون العربية» إن القطريين كانوا يلعبون «على الحبلين،

الدوحة تتحدى «اللعبة المالي النظير»



وهذه المرة مقابل 180 مليون يورو اقترت نادي باريس سان جرمان من دفعها لصالح موناكو الفرنسي المملوك للملياردير الروسي ديميتري ريبولوفيف، مقابل الحصول على خدمات الفرنسي الشاب كليان مبابي. وبحسب ما ذكرت وسائل إعلام محلية فرنسية توصل موناكو بطل الدوري الفرنسي لكرة القدم وباريس سان جرمان وصيفه أول من أمس إلى اتفاق شفوي على انتقال المهاجم الدولي الشاب كليان مبابي من الأول إلى الثاني.

وتحدث راديو مونتسي كارلو وفرانس اينفو عن اتفاق مقابل 180 مليون يورو، يجعل من مبابي في حال إتمام الصفقة ثاني أغلى لاعب في العالم بعد البرازيلي نيمار المنتقل من برشلونه الإسباني إلى سان جرمان بالذات مطلع الشهر الحالي مقابل 222 مليون يورو. وكان الفرنسي الآخر عثمان ديمبلي انتقل من بروسيا دورتموند الألماني إلى برشلونه قبل يومين في عقد بلغت قيمته 105 ملايين يورو، ويمكن أن تصل إلى 147 مليوناً بعد إضافة المكافآت. وفي الوقت الذي أكدت فيه شبكة الإذاعة الفرنسية الاتفاق على البيع، إلا أن صحيفة «ليكيب» كان لها رأي آخر أقرب للمنطق، وهو أن نادي العاصمة الفرنسية سيتحارب على اللعب النظيف: بالاستعارة شرط الشراء، حيث قالت الصحيفة: «موناكو وباريس سان جرمان توصلا إلى اتفاق...

سان جرمان يتوصل لاتفاق مع موناكو والتحايل على «يويفا» بالإعارة

■ باريس - البيان ووكالات

واصلت قطر تحدي قوانين الاتحاد الأوروبي لكرة القدم المتعلقة بـ«اللعبة المالي النظيف»، التي أنشأها «يويفا» لمنع اللاعبين ونفوذ القوة المالية المتغصنة الهادفة لدعايات سياسية، حيث لم يعتد باللوائح في صفقة نيمار الذي انتقل مقابل 222 مليون يورو من برشلونه إلى باريس سان جرمان، من خلال دفع قيمة الشرط الجزائي في عقد اللاعب للنادي الكاتالوني، وقبل أن تبرد نيران الصفقة الغربية والشاذة في عالم كرة القدم، أصر سان جرمان المملوك للعائلة الحاكمة القطرية أن يواصل ضربه للوائح عرض الحائط من أجل دعاية سياسية وتغطية على أزمات تعانها قطر بسبب المقاطعة الخليجية،

وداء» للنظام القطري تجاه الحج

الدوحة أضاعت فرصة الحج لإرسال رسائل حسن نية



استقبال سعودي حافل للحجاج القطريين | واس

في الجامعة الأردنية، د. محمد الخريشة، أنه «كان من الممكن النظر إلى الحج بأنه فرصة من أجل إرسال رسائل حسن نية ومحاولة إصلاح الأزمة القائمة. فالحج فرصة حقيقية للحل. للأسف الأزمة ما زالت موجودة. والأفضل البحث عن مناهج للحل». وبدوره أكد، المحلل السياسي علي نجم الدين، أنه لا يجوز المساس بركن الحج وقد فشلت قطر في تسييس وتدويل هذا الملف، وخرجت فتوى شرعية من الأزهر بينت أن تسييس قطر للحج، ومحاولاتها تدويل هذا الملف مرفوضة شرعاً، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تأخذ بعين الحسبان موقف الشعب القطري. فما يجري هو أزمة سياسية ويحصد عدم خلط الأمور، الشعب القطري له مواقف وقد ظهرت طبعاً خلال مواقع التواصل الاجتماعي من خلال هاشتاغ «ارحل يا تميم» وغيرها من التغريدات التي أظهرت دعمهم لعبدالله بن علي آل ثاني. ويضيف نجم الدين: «تحاول قطر خلال من استخدام ملف الحج أن تسلط الضوء على السعودية من الناحية السلبية ولكنها لم تنجح. وفي ظل ظهور عبدالله بن علي آل ثاني والوساطة التي قام بها من أجل الحجاج ونجاحه. شعر النظام القطري بالخوف والقلق من انقلاب داخلي، وخاصة أن هذه الشخصية لها شعبية عالية، بالإضافة إلى علاقتها القوية مع السعودية».

عمان ماجدة أبو طير

أكد نواب ومحللون أردنيون أن قطر أضاعت فرصة الحج لإرسال رسائل حسن نية إلى المملكة العربية السعودية، وحوّلتها إلى نقطة سوداء في مسار الأزمة لمحاولتها تحويل المناسك المقدسة إلى سجل سياسي. وقال عضو مجلس الوزراء الأردني، د. عبدالله عويدات، إن التركيز على ملف الحج من قبل قطر، هو محاولة دفاعية لا أكثر في سبيل إظهار أن قطر تعاني من الضغوطات. ولكن هذا الأمر لا يمر على الشعب القطري والحج في نهاية الأمر قضية دينية لا يجوز خلطها بالأزمة السياسية. بدوره، رأت عضو مجلس النواب الأردني، ميسر السريدي، أن استعمال ورقة الحج في ظل الأزمة القائمة، هو أسلوب فاشل بامتياز، ولن تكون ضاغطة على الدول المقاطعة. وقطر تهرب بهذا الطرح من المشكلة الأساسية. فهناك مجموع من النقاط التي يجب التوصل إلى حل جذري بها مع الدول الأخرى، من خلال الحوار والوصول إلى الطريق المشترك، بدلاً من الجوء إلى أساليب متعددة تعمل على تعميق الأزمة.

تضييع الفرصة

من جهته، أكد رئيس قسم العلوم السياسية

لحجاج قطر بالتكريم والإنعام أفضل من باقي الحجاج، وهنا لا بد أن نتقدم بالشكر لخدام الحرمين الشريفين». ويعتقد أبو نحل أنه مهما حاولت قطر رسم عمليات تجميل على وجهها من خلال قناة الجزيرة الإعلامية، ومن خلال بعض المتحدثين باسمها لن يستطيعوا أن يخفوا ملامح الفشل والخزي من ذلك العمل الشؤم المررود على نورههم خزيًا. وأكد على أن غالبية الشعب القطري غير راض عن حكم أميره تميم وإدارته للبلاد.

إلى ذلك، قال المحلل السياسي د. ناصر الياقوي، إن السعودية لم تمنع تاريخياً أي مسلم وبغض النظر عن طبيعة العلاقة مع السعودية من أداء فريضة الحج، وإيران تعتبر نموذجاً لذلك، ولكن حينما رفضت قطر مبادرة خادم الحرمين بفتح معبر سلوى، باتت الرؤية واضحة أن قطر أرادت استغلال الموقف الديني واستغلال قضية الحج.

وأضاف: «كل هذه التصرفات وضعت قطر في الزاوية، وهذا الموقف أوضح ضعف قطر وتزلزل حججها وموقفها السياسي، وكشف مدى ضعفها وفشل تحالفاتها وانكشاف مؤامرات وزيف الادعاءات القطرية».

وتابع: «لا يمكن أن تتأزم العلاقات الثنائية بين الشعب القطري وباقي الشعوب بموقف أمير محدث في عالم السياسة، أهمل مستقبل قطر وجعلها دمية في يد إيران تارة وإسرائيل ومن خلفها تارة أخرى».

وحاضنتها الاجتماعية والأسرية، ومن هنا بدأنا نرى الهاشقات التي تطالب برحيل تميم.

مكرمة سلمان

من جهته، قال المحلل السياسي د. جمال أبو نحل، إن السعودية وخادم الحرمين الشريفين له بصمة واضحة ورائحة في كل زوار بيت الله الحرام، وهي ماثرة وعادة مكتسبة من كل من رحل من ملوك المملكة، كانوا دوماً سباقين لعمل الخير، كما أن مكرمة الملك للحجاج وخاصة أهل فلسطين من الأسرى وعوائل الشهداء والمسلمين في البلدان الفقيرة والمستضعفة في الأرض أثر طيب ورائع. وأضاف: «من الطبيعي أن يفشل مخطط قطر لتدويل قضية الحج وتسييسها لأنها قضية عقائدية بامتياز، ومرفوض الحديث فيها جملة وتفصيلاً، ولأن السحر يرتد على الساحر، فكان استقبال المملكة

تترق المدارس الأميركية

ولكن يبدو أن مؤسسة قطر واحدة من المنظمات الأجنبية القليلة التي تستهدف المدارس الحكومية من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر بمنح عالية، وتريد زيادة الإنفاق. بشأن علاقات المؤسسة مع دولة قطر، بالنظر إلى أن مؤسسة قطر ورئيسها، هي الشبيخة موزة بنت ناصر، والدة أمير دولة قطر، تميم بن حمد آل ثاني. وكان الرئيس دونالد ترامب أشاد في يونيو الماضي بخطوة الدول الداعية لمكافحة الإرهاب قطع العلاقات مع الدوحة التي انتقدتها صراحة، وهي خطوة أبرزت الصعوبات الأميركية طويلة الأمد مع قطر. كما أعرب بعض الآباء وأفراد المجتمع في مدن مثل هيوستن وبورتلاند، وأوريغون، عن مخاوفهم

وفي تقرير نشرته الصحيفة على موقعها الإلكتروني قالت فيه إن المدارس الحكومية الأميركية التي تتطلع إلى توسيع برامج تعليم اللغة العربية تتلقى تمويلًا مكثفًا بشأن علاقاتها بالإرهاب، ما أثار مخاوف وقلقًا متزايدًا في صفوف العديد من الأميركيين. وأشارت إلى أن مؤسسة «قطر الخيرية» منحت 30,6 مليون دولار خلال السنوات الثماني الماضية إلى عشرات المدارس بداية من نيويورك إلى ولاية أوريغون، ودعمت المبادرات الرامية لخلق أو تشجيع نمو البرامج العربية، تشمل دفع الرواتب وتكاليف المواد.

ولفتت الصحيفة إلى أنه منذ فترة طويلة يقدم المانحون من الحكومات الأجنبية، وتشمل الدول العربية الأخرى، تبرعات للتعليم العالي الأميركي،

صحيفة إيطالية: إعادة قطر سفيرها إلى إيران دلالة سلبية

روما - وكالات

وأشار التقرير إلى أن قطر قررت سحب سفيرها من إيران في يناير 2016، عقب اعتداء على السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد، لكن من غير الواضح لماذا قررت الدوحة الآن إعادة سفيرها إلى طهران، مشيرة إلى أن البعض يفسر الخطوة بأنها رد على صعود شعبية الشيخ عبدالله بن علي آل ثاني، عضو الأسرة الحاكمة في قطر. وأكد التقرير في الوقت ذاته أنه على الرغم من أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين قطر وإيران أعلن هذا الأسبوع، فإن الاتصال والتعاون بين الحكومتين في الدوحة وطهران لم يتوقف يوماً، مشيراً إلى أن النظام الإيراني أسرع في الارتقاء إلى الأحضان الإيرانية بمجرد اندلاع أزمة قطع العلاقات، للهروب من الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، وهو ما استغلته طهران، بحسب الصحيفة، في إطالة أمد الأزمة، ومد نفوذها في منطقة الخليج، وكسر وحدة الصف الخليجي.

اعتبرت صحيفة «إل بوسا» الإيطالية، أن قرار عودة السفير القطري إلى إيران، واستعادة العلاقات الدبلوماسية مع طهران، يعقد الأزمة القائمة بين قطر والدول الداعية لمكافحة الإرهاب، مشيرة إلى أن تلك الخطوة تظهر النظام القطري كأنه لا يرغب في وضع نهاية للأزمة الحالية. وقالت الصحيفة في تقرير عبر موقعها الإلكتروني، إن الحكومة القطرية أعلنت استعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران، بعد أكثر من عام ونصف العام من الانقطاع، ما اعتبر مصدراً إضافياً للتوتر الذي بدأ قبل 3 أشهر في منطقة الخليج، بعد أن قالت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب إن قطر تمول التنظيمات الإرهابية. وأضافت أنه بعد أن كانت هناك محاولات عديدة تسعى لحل الأزمة في البداية، منها الوساطة الكويتية، فإن الخطوة القطرية الآن لا تعطي إلا دلائل سلبية لنهاية الأزمة.

بـ180 مليون يورو

بشأن إعارة الدولي الفرنسي إلى نادي العاصمة. هذه الإعارة تتضمن خيار شراء اللاعب بقيمة 180 مليون يورو مع المكافآت».

ويجنب حل الإعارة باريس سان جرمان تلقي أي عقوبة في إطار قواعد اللعب النظيف المالي المعتمد من الاتحاد الأوروبي للعبة، التي تفرض على أي ناد الإنفاق بقدر إيراداته فقط، لمنع التلاعب في أسواق اللاعبين والمبالغة في المزايدة على النجوم، وهو ما يزال يحدث رغم لوائح «يوفيفا». وفي حال خرق قواعد اللعب النظيف المالي فإن العقوبة يمكن أن تصل إلى إبعاد الفريق من مسابقات الاتحاد الأوروبي ومنها دوري أبطال أوروبا. وفي 2014، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبة سابقة على باريس سان جرمان بسبب مخالفة قواعد اللعب النظيف المالي، وأغلب الظن أن النادي الفرنسي من خلال الأموال القطرية سيدفع للمالك الروسي لنادي موناكو كامل سعر اللاعب (180 مليون يورو)، غير أنه سيدون في السجلات «إعارة» للتهرب من العقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي لكرة القدم. وكان الاتفاق بين الطرفين متوقعاً مساء أول من أمس لأن مدرب المنتخب الفرنسي ديبدييه ديشان استعدى مبابي الخميس الماضي إلى التشكيلة للمبارتين المقبلتين في التصفيات



■ مبابي.. إلى سان جرمان | أرشيفية

المؤهلة إلى مونديال 2018 في روسيا، وحذره من أنه لن يسمح له بالمغادرة لتوقيع عقد أو ما شابه.

وقال ديشان «إنه يعرف موقفى جيداً. اللاعبون الذين يصلون إلى كليرفوتين مقر معسكر المنتخب سيبقون وسيركزون على المباراتين»، ويقبل باب الانتقالات في فرنسا منتصف بعد غد الخميس.

ولم يشكر موناكو مهاجمه في الدوري حتى الآن، لكنه تألق في الموسم الماضي وساهم بإحراز الفريق لقب الدوري الفرنسي للمرة الأولى منذ عام 2000، وبلوغه نصف نهائي دوري أبطال أوروبا قبل أن يخرج أمام يوفنتوس الإيطالي.

وعند التوجه بالسؤال عن موضوع انتقاله المتوقع إلى باريس سان جرمان، وذلك لدى وصوله الاثنين إلى كليرفوتين، مكان إقامة معسكر المنتخب الفرنسي لكرة القدم استعداداً لتصفيات كأس العالم 2018 في روسيا، اكتفى كيليان مبابي، المهاجم الشاب لنادي موناكو، بالابتسام دون إعطاء رد قاطع.

وتخوض فرنسا مباراتين مهمتين في التصفيات الأوروبية المؤهلة إلى مونديال 2018، وذلك بمواجهة هولندا بعد غد ولوكسمبورغ الأحد المقبل.

وثيقة أميركية: إسقاط الجنسية عن آلاف القطريين

واشنطن - وكالات

قطري من أجل البقاء في قطر، وقد تم سجن بعض من رفضوا التخلي عن الجنسية. وتلقت البرقية إلى أن قانون الجنسية لعام 1961 والتعديلات اللاحقة تحدد معايير الجنسية. وبموجب التعديل الذي جرى في العام 1963 على قانون 1961 فإن القطريين الأصليين هم أولئك الذين كانوا مقيمين في قطر قبل عام 1930 وحافظوا على معيشتهم الطبيعية بموجب قانون التجنس حتى عام 1963.

جنسية الأطفال

وأشارت إلى أن قانون الجنسية لعام 1961 ينص أيضاً على أن للمواطنين القصر، الحق في اختيار جنسيتهم الأصلية عندما يبلغون سن 21 من العمر. ولكن الوثيقة تُلقت إلى أنه حتى الأطفال الذين شطبت الحكومة جنسيات ذويهم قد فقدوا أيضاً جنسيتهم القطرية، وقالت: ليس بإمكان الأطفال القدرة على الاحتفاظ بجنسيتهم القطرية رغم أنه حق بموجب قانون الجنسية الحالي.

كشفت وثيقة أميركية أن الدوحة أسقطت جنسيات آلاف القطريين بداعي حصولهم أيضاً على الجنسية السعودية. وقالت الوثيقة التي نشرها موقع التسميات «ويكيليكس»، ونشرتها بوابة العين الإخبارية إن ما بين ستة إلى عشرة آلاف قطري من «الغفران» وهم أحد أفرع قبيلة «آل مرة» فقدوا جنسيتهم بادعاء ازدواج الجنسية، لافتة إلى أن لهذه القبيلة صلات قوية مع المملكة العربية السعودية. وجاء في نص الوثيقة التي كتبها السفير الأميركي في الدوحة شيس انترمي، في 10 مايو 2005: «رؤساء الأسر تلقوا رسائل من وزارة الداخلية تبلغهم بأن جنسياتهم قد سُطبت، وأنه ينبغي على هؤلاء الأفراد التوقيع على وثيقة بالموافقة على التخلي عن جميع حقوق الجنسية». وأضافت: «بعد التوقيع، فإنه ينبغي على هؤلاء الأفراد إما مغادرة البلاد إذا كانت لديهم جنسية أخرى أو العثور على كفيل

بعد إجراء مماثل لوكالتي «موديز» و«ستاندرد آند بورز»

«فيتش» تخفض تصنيف قطر مع نظرة سلبية

■ توقعات بتراجع الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الاقتصادية والبنية التحتية

■ احتياطات المركزي تهوي نحو 20 مليار دولار بنهاية 2017 مقابل 32 ملياراً 2016

■ دبي - أشرف رفيق

في تطور جديد يؤكد تردي أوضاع الاقتصاد القطري، خفضت وكالة «فيتش» العالمية للتصنيفات الائتمانية تصنيفها لقطر من (AA) إلى (AA-)، بسبب الأزمة الحالية الناتجة عن قطع كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة. ومنحت الوكالة، وذلك بعد إجراء مماثل لوكالتي «موديز» و«ستاندرد آند بورز».

وسبق أن خفضت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية تصنيفها لديون قطر مع انخفاض الريال القطري إلى أدنى مستوياته في 11 عاماً وسط علامات على نزوح أموال صناديق استثمارات المحافظ، وذلك بعد نحو 12 يوماً على تخفيض وكالة موديز العالمية تصنيفها الائتماني بعيد المدى لقطر من Aa2 إلى Aa3. وذكّرت «فيتش»، في تقرير أمس، أن العزلة الدبلوماسية واللوجستية لقطر، لن تحل قريباً، حيث إن جهود الوساطة الدولية المستمرة لا تحقق تقدماً كبيراً وتوقع الوكالة أن يستمر الوضع الحالي لفترة ما، ما دفع الوكالة إلى تخفيض التصنيف السيادي لقطر.

وقالت فيتش إن حكومة قطر قد تخفض الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الاقتصادية والبنية التحتية إذا اشتد الضرر الذي لحق باقتصاد البلاد جراء المقاطعة. وأوضحت «فيتش» أن الأثر المالي والاقتصادي الكامل للمقاطعة يمكن أن يكون أكبر من المتوقع حالياً.

وتوقعت الوكالة العالمية تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر من 2,2% في 2016 إلى 2% في 2017، و1,3% في العامين 2019-2018. وتوقعت الوكالة، تراجع صافي الأصول الأجنبية السيادية لقطر إلى 146% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي من 185% في 2016، «إذ تواصل الجهات السيادية، بما في ذلك صندوق قطر للاستثمار تحويل بعض ودائعها إلى بنوك الدوحة». وأضافت أنه من المتوقع أن يصل العجز المالي

في الموازنة الحكومية القطرية إلى 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017، من 4,9% في 2016، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط وضبط الإنفاق العام.

والإجراءات التي اتخذتها دول المقاطعة ضد قطر وجهت ضربة قاسمة إلى ميزانية الدوحة. كما خفضت الوكالة أيضاً تقديراتها لأصول صندوق قطر السيادي الاستثماري في ظل بيانات الحكومة القطرية والمصرف المركزي القطري حول حجم استثمارات الصندوق.

■ تراجع قيمة الأصول

وتوقعت فيتش انخفاض صافي الأصول الأجنبية لقطر إلى 146% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام مقارنة مع 185% العام الماضي، مع ضخ الحكومة أموالاً في البنوك المحلية لتعويض الأموال النازحة بسبب المقاطعة. ورفع المصرف المركزي القطري سعر الفائدة بين البنوك وضح مبالغ مالية قيمتها 10 مليارات دولار في البنوك خلال نفس الفترة. توقعت الوكالة بناء على ذلك أن تنخفض احتياطات المصرف المركزي القطري إلى 20 مليار دولار بحلول نهاية العام الجاري. مقابل 25 مليار دولار حتى نهاية يونيو، و32 مليار دولار في نهاية 2016.

ووضع القطاع العام غير المالي ودائع تزيد على 18 مليار دولار في البنوك القطرية في شهري يونيو ويوليو، وتوقعت الوكالة العالمية أن ترتفع



■ الأصول السيادية تهبط إلى 146% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 185% في العام الماضي

■ تباطؤ نمو الناتج من 2.2% في 2016 إلى 2% في 2017، و1.3% في 2018 و2019

الاستثماري السيادي، البالغة نحو 4% من إجمالي الناتج المحلي.

■ عوامل سلبية

وقالت الوكالة العالمية إنه من العوامل السلبية التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض التصنيف، الإخفاق في تخفيض العجز المالي أو العجز عن الوفاء بمسؤوليات مالية كبيرة، ما يضع مزيداً من الضغوط على الأصول السيادية.

كما أن مزيداً من التدهور في الحساب الخارجي، مثل سبب هروب التمويل غير المحلي للخارج، يعتبر من العوامل السلبية المؤثرة. ويضاف إلى ذلك تفاقم الإجراءات ضد قطر. وبالتالي فإن النظرة المستقبلية سلبية، ولا توقع فيتش حالياً أن تطورات محتملة تؤدي إلى إعادة رفع التصنيف، بل على العكس، توقع مزيداً من التطورات التي تؤدي إلى مزيد من التخفيض. وأشارت فيتش إلى أنه حتى من قبل المقاطعة، قلصت قطر خطط إنفاقها الرأسمالي للفترة بين 2014 و2024 إلى 130 مليار دولار من 180 ملياراً في ظل هبوط أسعار النفط والغاز.

وقالت الوكالة إن المقاطعة ستضر قطاعي السياحة والنقل في قطر على وجه الخصوص، وقدرت أن الخطوط الجوية القطرية ستفقد نحو 10% من ركابها. وأضافت أنه إذا استمرت المقاطعة لفترة أطول فإنها قد تقوض آفاقاً كثيرة من استثمارات القطاع الخاص في قطر.

■ تخفيضات متتابة

وسبق أن خفضت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية تصنيفها لديون قطر وسط علامات على نزوح أموال صناديق استثمارات المحافظ، وذلك بعد نحو 12 يوماً على تخفيض وكالة موديز العالمية تصنيفها الائتماني بعيد المدى لقطر من Aa2 إلى Aa3. وخفضت ستاندرد آند بورز تصنيفها الائتماني لديون القطرية الطويلة الأجل درجة واحدة من AA إلى AA- ووضعتها على قائمة المراقبة الائتمانية ذات التدايات السلبية. كما خفضت وكالة موديز تصنيف قطر الائتماني إلى AA3 من AA2 وتعدّل النظرة المستقبلية إلى مستقرة من سلبية.

تلك الأموال إلى 35 مليار دولار بحلول نهاية العام الجاري.

■ هروب الإيداعات

وتوقعت وكالة فيتش أن يستمر هروب الإيداعات غير المحلية من البنوك القطرية، غير أنه يكون بمعدل أبطأ مما حدث في يونيو ويوليو الماضيين، لأن معظم مبلغ العشرة مليارات دولار الذي تبقى من ودائع عملاء من دول مجلس التعاون الخليجي، تم سحبه أيضاً. وفي شهر يوليو تراجعت تعويضات الودائع غير المحلية والبنوك الخليجية في قطر بمقدار 7 مليارات دولار، بعد تآكل بلغ بها إلى 15 مليار دولار في يونيو. ويقوم المودعون من غير دول الخليج ببيع ودائعهم بتكلفة أعلى، لكن استمرار الأزمة في المنطقة يمكن أن يجعل تلك الودائع تهرب أيضاً. وفي نهاية يوليو، بلغ إجمالي ودائع غير المقيمين في البنوك القطرية نحو 43 مليار دولار.

وتحمل الحكومة ارتفاع تكاليف الواردات وتأخر استلام بعض العائدات غير النفطية من أجل دعم الاقتصاد المحلي وتأثر السمعة الاقتصادية للدوحة. وتوقع الوكالة ارتفاع العجز المالي بفعل ضغط الإنفاق العام لتعويض الارتفاع في الإنفاق على السلع والخدمات والتحويلات ومشاريع التنمية، حيث إن الإنفاق يزيد بنسبة 10% على المحدد في الميزانية. ويشمل العجز الذي قدرته الوكالة العالمية بنسبة 3,2% من إجمالي الناتج المحلي للعام الجاري تقديرات دخل الصندوق

457.8 ملياراً لبنوك محلية بنسبة 94%

الدين العام القطري يتفاقم إلى 487 مليار ريال

■ دبي - البيان

ارتفع إجمالي ديون القطاع العام القطري «الحكومي وشبه الحكومي» للمصارف المحلية والخارجية بنسبة 3% إلى 486,8 مليار ريال بنهاية يوليو الماضي، أي ما يعادل 133 مليار دولار، مقارنة بـ471,9 مليار ريال بنهاية يونيو الماضي، وذلك بعدما بلغت ديون الحكومة القطرية من المصارف المحلية والخارجية نحو 15 مليار ريال خلال يوليو 2017، وفقا لرصد وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة «الاقتصادية» السعودية.

ويأتي ارتفاع الدين العام القطري متزامناً

مع تراجع الأداء الاقتصادي ومواجهة قطر أزمة سيولة بعد قطع الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة.

وتعود النسبة الأكبر من ديون القطاع العام القطري إلى المصارف المحلية القطرية، حيث شكلت نحو 94% من مجموع الديون بقيمة 457,8 مليار ريال، مقارنة بـ442,6 مليار ريال بنهاية شهر يونيو 2017، بارتفاع نسبته 3% بما يعادل 15,2 مليار ريال. أما ديون الحكومة القطرية للمصارف الخارجية فقد بلغت قيمتها 29,1 مليار ريال، بنهاية يوليو 2017 مقارنة بـ29,3 مليار ريال، مسجلة انخفاضا نسبته 1% بما يعادل 221,6 مليون ريال.

■ اقتراض

وتتوزع الديون الحكومية القطرية إلى قسمين، تسهيلات ائتمانية وهي الأكبر والأوراق المالية «السندات والصكوك». وقد بلغت قيمة التسهيلات التي اقترضتها الحكومة القطرية من المصارف نحو 347,8 مليار ريال بنهاية يوليو 2017 مقارنة بـ332,9 مليار ريال بنهاية شهر يونيو 2017 مسجلة زيادة نسبتها 5% بما يعادل 15,1 مليار ريال.

أما الأوراق المالية فقد بلغت قيمتها نحو 139,1 مليار ريال بنهاية شهر يوليو 2017 مقارنة بـ139 مليار ريال بنهاية شهر يونيو 2017. الجدير بالذكر أن المصارف المحلية

القطرية تواجه حالة عدم استقرار في ودائعها المصرفية، حيث تراجعت ودائع القطاع الخاص في المصارف القطرية إضافة إلى العملاء غير المقيمين للشهر الثالث على التوالي وتحديدا منذ نشر تصريحات تميم في أواخر شهر مايو الماضي التي كانت سببا في الأزمة التي تمر بها قطر وهرب المستثمرين الأجانب من قطر.

■ سحبات

وفقدت المصارف القطرية نحو 65,1 مليار ريال خلال أشهر مايو ويونيو ويوليو، تتضمن 32,2 مليار ريال سحبها القطاع الخاص من ودائعها،

مبيعات مكثفة للأجانب في بورصة الدوحة

خسائر البورصة إلى أكثر من 50 مليار ريال منذ بداية الأزمة.

■ تراجع

ورغم صعود المؤشر العام لبورصة قطر بنحو 0,1% إلا أن اللون الأحمر طغى على تداولات الأسهم وتصدرها سهم «الخليج التكافلي» مع انخفاضه بنسبة 2,58%، كما هبط سهم «المستثمرين القطريين» بنسبة 2,46% و«الخليج الدولية للخدمات» بنسبة 2,4% و«دلالة للوساطة» بنسبة 2,08%.

ولم تسلم الأسهم القيادية من التراجعات إذ هبط سهم «الكهرباء والماء» بنسبة 1,33% و«بروة العقارية» بنسبة 0,8% و«مسيعد للبتروكيماويات» بنسبة 0,8% و«بنك قطر الوطني» بنسبة 0,08% و«صناعات قطر» بنسبة 0,05%.

بينما هبط مؤشر الريان الإسلامي بنسبة 0,24% أو ما يعادل 8,35 نقاط ليغلق عند 3540,96 نقطة، وانخفض كذلك مؤشر القطاع الصناعي ومؤشر الخدمات والسلع الاستهلاكية بنحو 0,07% و0,06% على التوالي.



■ عمرو حسين

■ مخاوف متزايدة

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي والمحلل المالي عمرو حسين، إن مبيعات الأجانب في الأسهم القطرية توشّر على تزايد وتيرة المخاوف من مستقبل الأوضاع في قطر، متوقعا استمرار هروب الاستثمارات الأجنبية لحين انفراج الأزمة الراهنة. وأضاف حسين إن الأسهم القطرية رغم تداولها عند مستويات سريعة متدنية ومغرية لكنها لا تلقى رواجاً من قبل المستثمرين خوفاً من تدهور الأوضاع أكثر مما هي عليه الآن لا سيما مع وصول



■ وليد الخطيب

شركة «جولبال» لتداول الأسهم والسندات، إن الوضع الاقتصادي في قطرات في مآزق حقيقي وهو ما يظهر بوضوح من خلال الخسائر المستمرة للأسهم وهروب الاستثمارات الأجنبية. وأشار الخطيب إلى أن خفض التصنيفات الائتمانية للاقتصاد القطري والمصارف المدرجة وضع مزيداً من الضغوط على الأسهم خلال الفترة الماضية في ظل التوقعات بتباطؤ وركود اقتصادي على وقع المقاطعة المفروضة من كبرى الدول في المنطقة.

■ دبي - رامي لسميخ

كثف الأجانب من مبيعاتهم في بورصة قطر مع نهاية تداولات أمس رغم تدني أسعار الأسهم ووصولها إلى مستويات منخفضة في ظل استمرار المقاطعة المفروضة من قبل الإمارات والسعودية والبحرين ومصر على الدوحة بسبب سياستها الداعمة للإرهاب. ووفق بيانات البورصة القطرية، بلغت مبيعات الأجانب خلال جلسة أمس نحو 56 مليون ريال منها 45 مليون ريال للمؤسسات و10,14 ملايين ريال للأفراد، في الوقت الذي تحاول فيه المؤسسات والصناديق المحلية دعم السوق عبر ضخ مزيد من الأموال.

وذكر خبراء ومحللون لـ «البيان»، أن المخاوف بشأن تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطر على وقع المقاطعة تؤثر بشكل كبير في توجهات الأجانب وتدفعهم نحو الهروب باستثماراتهم من الأسهم القطرية وتوجهها نحو أسواق بديلة.

■ خسائر

وقال وليد الخطيب المدير والشريك في

القائمة السلبية يوم الجمعة، وتوقعت أن تستمر الحكومة في مواجهة تأثير المقاطعة الاقتصادية عليها وعلى تصنيفها السيادي. لكن الوكالة العالمية احتفظت بنظرتها السلبية لمستقبل قطر الائتماني والمالي مع هذا التصنيف، ما يشير إلى احتمالات أن تخفض ستاندرد آند بورز تصنيف قطر مرة أخرى بنسبة مرتفعة خلال العامين المقبلين.

ويحافظ المصرف المركزي القطري على ارتباط الريال بالدولار وأصر على أن الأزمة لا تهدد هذا الارتباط طويل المدى حيث تستغل قطر احتياطها من الأصول الأجنبية لدعم العملة المحلية. غير أن عدم توفر السيولة النقدية في الأسواق خارج قطر جعل المؤسسات تفضل إلى تبادل الريال بقيمة لا تعادل قيمته الحقيقية، حيث بلغت العملة انخفاضاً قياسياً في يونيو. وأشار محللون إلى أن خطوة قطر بإعادة سفيرها إلى إيران سوف تخضب السعودية، وبالتالي تعرض الريال القطرية إلى ضغوط أشد. وظلت أسواق السلع الأجل هادئة إلى حد ما في أعقاب تطورات الأسبوع الماضي.

■ دبي - البيان

ذكرت صحيفة فاينانشال تايمز أن العملة المحلية القطرية تواجه مزيداً من الضغوط، حيث إن قرار وكالة ستاندرد آند بورز العالمية برفع قطر من لائحة المراقبة السلبية مؤخرًا، لا يكفي ولا يعني دعماً للريال القطري، لأن قرار قطر باستعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران أثار المخاوف من أن يتدهور الوضع الدبلوماسي مع دول المقاطعة بدلاً من أن يتحسن. كما أن ستاندرد آند بورز لا تزال تعطي قطر نظرة مستقبلية سلبية. وتراجعت قيمة الريال القطري بنسبة 0,27% أمس الاثنين لتصل إلى 3,68 ريالات مقابل الدولار الأمريكي، وفق بيانات السوق، مما يضعها في أسوأ أيامها منذ مطلع يوليو. وكانت ستاندرد آند بورز قد خفضت التصنيف السيادي لقطر إلى ايه ايه - في شهر يونيو وحذرت من مزيد من التخفيض بعد مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر للدوحة وممارسة مقاطعة اقتصادية معها. ومع ذلك أبقت ستاندرد آند بورز قطر على قائمة المراقبة، وأخرجتها من